



في هذا العدد

صوتٌ بين انتخابين

في الجمهوريتين الاولى والثانية كانت الشكوى اللبنانية الجامعة هي من نقيصتين تعيين قانون الانتخاب. الاولى في القانون ذاته على مستوى الغلبة لأكثريّة النصف زائدا واحدا. اما الثانية، فكانت في ما شاع اصطلاحا وصار بنويبا، اي شراء الاصوات والذمم، ما كان يقلب الوقائع من جهة الى اخرى.

الآن ماذا ستكون عليه الحال؟ وهل اختلف الواقع؟

صحيح ان القانون الحالي ليس الامثل. وقد لاقى اعتراضات شتى في الشكل والمضمون، بعضها صائب وغيره كان افتئاتا. لكنه في مختلف الاحوال يبقى افضل الممكن، واقارره كان لتجنب السيئ الذي كان يطرحه على الدوام تحكّم غالبية النصف زائدا واحدا من دون الاخذ في الاعتبار لمثيلتها التي تنقص عنها بما لا يُذكر.

في الاصل والفرع، تبقى صحة التمثيل الشعبي الضامن الاكيد للاستقرار العام. التمثيل الشعبي الصحيح يعكس ايضا جوهر ومعنى ان يكون النظام برلمانيا وديموقراطيا. ما يوفره القانون الانتخابي الحالي من فرص ليعبر اللبنانيون عما يريدونه، يبقى احتمالا واهيا اذا ما اندفع البعض في "سوق بيع الاصوات والمتاجرة فيها بالمفرق والجملة". اكثر ما يستدعي التوقف عنده هنا هو قبول البعض بشراء الاصوات في مقابل وجود من يرتضون على انفسهم وضمايرهم بيع "نعمة الهية" حباها الله للانسان ليعبر عما هو اصدق ما فيه. علما ان اثنين لا يمكن تحديدهما وتعليبهما: الروح والصوت. بهذا المعنى يكون الشاري والبائع على المستوى نفسه من الانحدار الاخلاقي.

الاستثمار في الاصوات ليس مقصورا على المال فقط. هناك انواع كثيرة منها الاستغلال الطائفي والمناطقى والمذهبي. وكلها تفضي الى نقطة واحدة: بقاء الدولة على مسارها الانحداري في شتى المجالات المطلوبة منها، لتصبح هيكلا بلا فعالية. ذلك ان بناء الدولة يحتاج الى خيارات لا تعبيرات عاطفية او امزجة شخصية، كي لا تبقى قاصرة عن بناء منظومة سياسية اقتصادية امنية متكاملة.

ان الفرصة التي يوفرها قانون الانتخاب الحالي تبقى مرهونة بـ"حرية الصوت" من كل اسر مالي او عاطفي او طائفي. لا بل اكثر من ذلك، فإن الانتخابات التي نحن في صدها هي فيصل بين منطقي انتخاب:

• الاول كرس كل تعبيراته السيئة وفي كل المحطات وجعل البلد كله ساحة، فصار كل فريق فيها يستدعي عناصر التوتّر بدعوى ان الاكثريّة فيها شيء من الالغاء.

• اما المنطق الآخر الذي يُنتظر من اللبنانيين ترجمته في الاستحقاق المقبل، فهو الاقتراع لمواطنتهم وخياراتهم وما يريدون ان يروا فيه لبنان مستقبلا، من مستويات مختلفة وضرورية في البنى التحتية والتربية والصحة والسلامة المرورية. قبل هذا وبعده الاقتراع لدولة تقوم على المواطنة الصحيحة لا على طوائف وجماعات متناحرة.

ما لم يعد يقبله عقل ولا يحتمله لبنان اساسا، هو "الشيزوفرينيا السياسية" التي اصابت كثيرين منا، اذ يبيعون اصواتهم من هذا او ذاك، ثم يعودون ليصمّوا الأذان بالصراخ والعيويل على انعدام ما هو ايسر حقوقهم على الدولة. فمن الطبيعي جدا ان يدبر هذا السياسي او ذاك ظهره لمن اشترى صوته، لأنه بحسب منطقته اشترى سلعة معروضة وصار حر التصرف فيها وليس لأحد ان يسأله عن شيء.

وما لم يعد مقبولا ايضا وايقنا ان يكون اختيار الناخب لهذا المرشح او ذاك قائما على مفاضلة، جوهرها يميز بين "كرم" و"بخل"، او بين الموجبات الاجتماعية الشخصية وعدمها.

التفضيل ينبغي قبل اي شيء ان ينهض على معايير الدراية السياسية والتشريعية والثقافة والصدقية وحسن الاخلاق، لأن الحياة البرلمانية تستمد شروطها واستمرارها من الوعي والمواطنة والبرامج الموضوعية القابلة للتطبيق وفقا للواقع الحقيقي للبنان واللبنانيين وقدراتهم.

"الامن العام"